الخصوصية بين الزوجين في ظل مواقع التواصل الاجتماعي
-دراسة ميدانية-

Privacy between spouses under social media
-A field study -

بدر الدين حميدان[1]
طالب دكتوراه جامعة الأمير عبد القادر-قسنطينة-
hamidanebadreddine@gmail.com
حفيظة مبارك
جامعة الأمير عبد القادر-قسنطينة-
hafidamebarek@yahoo.fr
مخبر الدراسات الشرعية

تاريخ الوصول./ :31/ 03/ 2020 القبول: 26/08/2020 /النشر على الخط: 15/09/2020
Received: **31/03/2020** / **Accepted**: **26/08/2020** / **Published online** : **15/09/2020**

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام الزوجين بالخصوصية في ظل مواقع التواصل الاجتماعي، واعتمدنا فيها منهج التحليل الوصفي، وتم اختيار عينة متكونة من 40 مفردة من المتزوجين الجزائريين المستخدمين لهذه المواقع ذكورا وإناثا، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ أفادت الدراسة أن أغلب المبحوثين بنسبة 65.00 % لا يرغبون في طلب كلمات سر حسابات أزواجهم (زوجاتهم) على مواقع التواصل الاجتماعي.
- ✓ أشارت الدراسة إلى أن أغلب أفراد العينة يرون أن الاطلاع على تفاصيل حسابات الطرف الآخر و نشر الصور العائلية دون علمهم يعتبر تعديا و انتهاكا للخصوصية.

الكلمات المفتاحية: الخصوصية بين الزوجين، مواقع التواصل الاجتماعي.

Abstract:

This study aims to identify the extent of the couple's commitment to privacy in light of social networking sites, and we adopted the descriptive analysis method , in which a sample consisting of 40 of Algerian married couples using these sites, male and female, was chosen, and the study reached a set of results, the most important of which are:

- The study stated that most of the 65.00% respondents do not want to request passwords for their husbands (their wives) accounts on social media.
- The study indicated that most of the sample members believe that viewing the details of the other party's accounts and publishing family photos without their knowledge is considered an infringement and a violation of privacy.

Key words: privacy between spouses, social media.

[1] المؤلف المرسل: بدر الدين حميدان البريد الإلكتروني:hamidanebadreddine@gmail.com

الإشكالية:

يعتبر الحق في الخصوصية جزءا من الحياة الخاصة لكل إنسان، و قد كفلت الشريعة الإسلامية هذا الحق منذ القدم، كما سعت القوانين الوضعية المختلفة إلى حماية حرمة هذه الحياة، إلا أن مستجدات العصر الحاضر وفرت ظهور الإعلام الرقمي الذي أسهم في نقل الإعلام إلى آفاق جديدة و أتاح لمستخدميه فرصا للتأثير و التأثر و الانتقال عبر الحدود دون رقابة أو قيود، وقد بات هذا الإعلام يباشر تأثيره بشكل كبير على شرائح المجتمع المختلفة، ومن المظاهر التي باتت تثير القلق حالة الضياع التي يعيشها بعض الأزواج في العصر الراهن بين ما تؤصله الشريعة السمحاء من مبادئ، وما يعيشونه من حاضر يدعوهم إلى المطالبة بالاستقلالية وعدم التدخل في خصوصيات بعضهم البعض، و للإشارة فإن هذه الخصوصيات تتمثل في كثير من الأحيان في المحادثات والدردشة عبر المواقع الاجتماعية، و نشر و إرسال الصور الشخصية و إخفاء كلمة السر للحسابات على الشبكات الاجتماعية إلى غير ذلك، كل هذه الأمور و التي ترتبط بشكل أساسي بتطور الإعلام الرقمي وما يميزه من خصوصيات أصبحت بالنسبة للكثير من الأزواج سببا في الخلافات الأسرية، و الوصول إلى الانفصال في كثير من الأحيان، ومن هذا المنطلق ارتأينا تسليط الضوء على هذا الموضوع من خلال دراسة ميدانية على عينة من المتزوجين الجزائريين، و تتلخص إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى يلتزم الزوجان بحق الخصوصية في ظل مواقع التواصل الاجتماعي؟

تساؤلات الدراسة:

1/ ماهي عادات و أنماط استخدام الزوجين لمواقع التواصل الاجتماعي؟

2/ ماهي دوافع الزوجين في الحصول على كلمة سر حسابات مواقع التواصل الاجتماعي للطرف الآخر؟

3/ هل يُعتبر اطلاع الزوجين على تفاصيل حسابات بعضهما في مواقع التواصل الاجتماعي انتهاكا للخصوصية؟

4/ هل يعد نشر أحد الزوجين للصور العائلية دون أخذ رأي الطرف الآخر تعديا على الخصوصية؟

مفاهيم الدراسة:

1) **الخصوصية بين الزوجين:** و يقصد بها الأمور التي يحتفظ بها كل من الزوج أو الزوجة لنفسه و لنفسها دون اطلاع الطرف الآخر عليها، و في هذه الدراسة نقصد بالخصوصية بين الزوجين مدى احتفاظ كل من الزوج و الزوجة على تفاصيل حساباتهم في مواقع التواصل الاجتماعي، دون إعطاء الطرف الآخر لنفسه حق الاطلاع أو التدخل في هذه التفاصيل و المتمثلة أساسا في كلمات سر هذه الحسابات، و المحادثات في غرف الدردشة و نشر الصور عبر هذه المواقع.

2) **مواقع التواصل الاجتماعي:** هي منظومة من الشبكات الالكترونية تتيح للأفراد إنشاء صفحات خاصة بهم، يقدمون فيها لمحة عن شخصيتهم وتسمح لهم بالتواصل و تبادل الأفكار والمعلومات مع أعضاء يشاركونهم الاهتمامات و الميولات نفسها بغرض تكوين علاقات اجتماعية.[1]

الدراسات السابقة:

[1] حميدان سلمى: **تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الهوية الثقافية للشباب الجزائري–دراسة ميدانية–** مجلة المعيار، العدد:49، جانفي 2020، ص: 522.

1-الدراسة الأولى: للباحثة بن سعيد صبرينة بعنوان: **"حماية الحق في حرمة الحياة الخاصة في عهد التكنولوجيا"**[1]، و تناولت الدراسة أثر تكنولوجيا الإعلام و الاتصال على الحق في الحياة الخاصة، بالإضافة إلى الحماية القانونية لهذا الحق في عصر التقنيات الحديثة، و توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- رغم اختلاف الفقه و القضاء في إعطاء تعريف موحد لحرمة الحياة الخاصة إلا أن تكنولوجيا الإعلام و الاتصال استطاعت إيجاد تعريف متفق عليه و هو حق الأفراد في تحديد متى و كيف، و إلى أي مدى تصل المعلومات عنهم للآخرين.
- بروز العديد من الانتهاكات التي طالت حرمة الحياة الخاصة بواسطة التقنيات الحديثة في العصر الحديث، بدءا بالتركيبة الداخلية للفرد، و على المستويين النفسي و المادي، من خلال وسائل الاعتداء البيو تقنية.

2-الدراسة الثانية: للباحثة نعمة محمد السيد عناني بعنوان: **"الاستخدام السلبي لشبكة الأنترنت و أثره في التفكك الأسري-دراسة ميدانية لارتياد الأزواج و الزوجات لغرف الدردشة في محافظة الجيزة-**[2] و قد أجريت الدراسة على عينة من الأزواج و الزوجات بمحافظة الجيزة في مصر و توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن المجتمع العربي أصبح يشهد تغيرات قيمية منذ ظهور الأنترنت، و أن معظم المتأثرين من هذه الظاهرة هم الأزواج و الزوجات الذين وجدوا في مواقع التواصل الاجتماعي و غرف الدردشة مأربا لهم و لنزواتهم.
- كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن غرف الدردشة أصبحت سهلة للخيانة الزوجية.

3-الدراسة الثالثة: للباحث علي جميل الصرايرة و آخرون بعنوان: **السلوكات الممارسة من قبل الأزواج عبر شبكات التواصل الاجتماعي في المجتمع الأردني-دراسة ميدانية على عينة عمدية من الأزواج المحكومين و أصحاب القضايا المنظورة-**[3] و تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أشكال السلوكات العاطفية المرتكبة من الأزواج عبر وسائل التواصل الاجتماعي، و الأسباب التي دفعتهم لذلك، و أجريت الدراسة على عينة متكونة من 100 من الأزواج المحكومين و أصحاب القضايا المتعلقة بالخيانة الزوجية، و توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة كل من السلوكات الجنسية و العاطفية و متغير العمر.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة هذه السلوكات تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.
- بينت النتائج أيضا أن أكثر الأسباب المؤدية للسلوكات الممارسة حب المغامرة و البحث عما هو جديد، و ضعف الوازع الديني.

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي المناسب لتوفير البيانات عن الموضوع وتفسيرها وتحليلها.

---

[1] بن سعيد صبرينة: **حماية الحق في حرمة الحياة الخاصة في عهد التكنولوجيا-الإعلام و الاتصال**- أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015/2014.

[2] نعمة محمد السيد عناني: **الاستخدام السلبي لشبكة الأنترنت و أثره في التفكك الأسري-دراسة ميدانية لارتياد الأزواج و الزوجات لغرف الدردشة في محافظة الجيزة-** رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 2013.

[3] علي جميل الصرايرة و آخرون بعنوان: **السلوكات الممارسة من قبل الأزواج عبر شبكات التواصل الاجتماعي في المجتمع الأردني-دراسة ميدانية على عينة عمدية من الأزواج المحكومين و أصحاب القضايا المنظورة-** جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، 2018.

مجتمع الدراسة وعينتها: تم حصر مجتمع الدراسة في فئة **المتزوجين الجزائريين المستخدمين لمواقع التواصل الاجتماعي،** ونظرا لكثرة عددهم وصعوبة حصرهم وكذا حساسية البعض في الإجابة عن مثل هذه الاستبيانات تم الاقتصار على مجموعة منهم، وقد اخترنا 40 مفردة من الجنسين بطريقة قصدية، وتم اختيار هذه الفئة كعينة للأسباب الآتية:

- لأن هذه الفئة تمثل الشريحة المناسبة لموضوع الدراسة.
- ولأن شريحة كبيرة منهم يستخدمون هذه المواقع ويشاركون فيها .
- لأن موضوع الخصوصية تزداد حدته إذا ما تعلق الأمر بالزوجين.

المعالجة الإحصائية: تم استخدام التكرار والنسب المئوية في هذه الدراسة للمعالجة الإحصائية.

الإطار النظري للدراسة:

1) مفهوم الخصوصية:

- **لغة: في اللغة العربية:** الخصوصية في اللغة مشتقة من الفعل **خصَّ** فيقال خصه بالشيء يخصه خصوصا و خصوصية، و تأتي بالفتح و الضم و هي بالفتح أفصح و تأخذ معنى الانفراد بالشيء دون غيره و يتفرع منها الخاصة و هي خلاف العامة، و يقصد بها ما تخصه لنفسك.[1]

في اللغة الإنجليزية: جاء لفظ الخصوصية **Privacy** في القاموس الإنجليزي مرادفا لكلمة **Singularity**، و جاءت ترجمة الحق في الحياة الخاصة **The quality of being apart from others** بمعنى البقاء بعيدا عن الآخرين.[2]

- **اصطلاحا:**

أولا/ في الشريعة الإسلامية: لم يستعمل الفقه الإسلامي قديما و لا حديثا لفظة الحق في الخصوصية، رغم اعترافه بهذا الحق وبتطبيقات عديدة على غرار حق الشخص في حرمة مسكنه، و النهي عن التجسس، و تتبع عورات الآخرين، و غيرها، و قد انقسم الفقهاء في تبيان هذا المفهوم إلى اتجاهين:

الاتجاه الأول: يرى أن الخصوصية حق من حقوق الله تعالى أو حق مشترك بين الله و العبد، وحق الله فيه هو الغالب، إلا أنهم اختلفوا في الأدلة التي تدعم رأيهم على النحو التالي:[3]

- أي اعتداء على خصوصيات الأفراد ما هو إلا اعتداء على حقوق الله تعالى، و ذلك لأن تلك الخصوصيات تتصل بالحرمات و الأعراض و انتهاكها، و هذا منهي عنه شرعا، أو لأنها من حقوق الغير، و ما كان من حقوق الغير فهو من حقوق الله تعالى.
- أن تطبيقات الحق في الخصوصية في الفقه الإسلامي تقع أكثرها في دائرة النهي عن المنكر، و كون النهي عن المنكر واجب، و لأن جميع المنكر تركه واجب، فإنه يترتب على ذلك أن هذا الحق من حقوق الله تعالى الخالصة.

---

[1] ابن منظور: **لسان العرب**، دار المعارف، ج:08، ص: 291.

[2] Longman dictionary of contemporary english

[3] محمد رشاد القطعاني: **الحماية الجنائية للحق في حرمة الاتصالات الشخصية–دراسة مقارنة بين القانونين المصري و الإماراتي و بعض القوانين الأجنبية**، ط2، الفتح للطباعة و النشر، الاسكندرية، 2014، ص: 7-8.

الاتجاه الثاني: يرى أن الخصوصية من الحقوق الخالصة للعبد، أو الحقوق المشتركة بين الله تعالى و العبد، و حق العبد فيها الغالب، ويذهب أنصار هذا الرأي إلى أن الخصوصية لا تعدو أن تكون حق كل إنسان في أن يترك لذاته في الجانب الخاص به من حياته ينعم بالألفة و السكينة بعيدا عن نظر الآخرين، و بمنأى عن تدخلهم أو رقابتهم دون مسوغ مشروع.

ثانيا/ في الفقه الأنجلوسكسوني:

قام المعهد القانوني الأمريكي بوضع تعريف لماهية الخصوصية حيث يعرفها عن طريق المساس بها بالقول: " كل شخص ينتهك بصورة جديّة، ومن دون وجه حق شخصا آخر في إيصال أموره و أحواله إلى علم الغير، و تكون صورته عرضة لأنظار الجمهور، يعتبر مسؤولا أمام المعتدى عليه"[1]

وقد تبنى القاضي الأمريكي "**دوجلاس**" تعريفا موسعا للحق في الخصوصية يجعلها مرادفة للحرية حيث يرى أنها: " تعني حق الفرد في اختيار سلوكه الشخصي و تصرفاته في الحياة عندما يشارك في الحياة الاجتماعية مع الآخرين، ثم حدد أن الحق في الخصوصية يشمل حرية التعبير عن الأفكار و الاهتمامات و الذوق و الشخصية، وحرية أن يكون له أولاد يربيهم و ينشئهم، و حق الفرد في كرامة بدنه و تحرره من القسر و القهر.[2]

كما ورد في الوثيقة التي اعتُمدت بمعرفة مجلس العموم البريطاني عام 1967 أن الحق في الخصوصية هو "حق أي شخص في أن يحتفظ بعزلته و أسرته و ملكيته من دون تدخل أي شخص فيها، كما و أنه إذا تعرض أي شخص لأي تدخل فيها تدخلا غير مقبول، أو لانتهاك حرمة حياته الخاصة، فإن المعتدي يجب أن يواجه جزاءه"[3]

ثالثا/ في الفقه اللاتيني:

عرف الفقيه الفرنسي "**غاربونييه**" الخصوصية بأنها: "حق الفرد في استبعاد الآخرين من نطاق حياته الخاصة، و الحق في احترام ذاتيته الشخصية، أي الحق في أن يترك و شأنه، و في أن يعيش في هدوء"[4]

و قد عرفها مؤتمر رجال القانون المنعقد في استكهولم سنة 1967 بأنها: "الحق في أن يكون الفرد حرا، و أن يترك و شأنه ليعيش كما يريد مع أدنى حد للتدخل الخارجي"[5]

و عرفها القاضي "**ماليرب**" بأنها "تشمل حماية وحرمة الحياة الخاصة للفرد مما تنشره عنه الصحافة، و حماية اتصالاته الخاصة و مكاتباته و مراسلاته اللاسلكية و تسجيلاته و شؤونه الصحية، و كذلك حماية شرفه و حقه في اسمه و حرمة مسكنه، و حماية حياته العائلية التي تشمل المسؤولية عن نفقة الأبناء إلى وقت بلوغهم فضلا عن الأمور التي لها تأثيرها على حياته الشخصية"[6]

رابعا/ في الفقه المصري:

---

[1] الزبير حايف سالم: **الاعتداء على الحياة الخاصة عن طريق الأنترنت في التشريع العراقي و اللبناني–دراسة مقارنة**– ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2018، ص: 24.

[2] مصطفى أحمد عبد الجواد حجازي: **المسؤولية المدنية للصحفي في انتهاك حرمة الحياة الخاصة**، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص: 54-55.

[3] الزبير حايف سالم: **الاعتداء على الحياة الخاصة عن طريق الأنترنت**، مرجع سابق، ص: 25.

[4] المرجع نفسه، ص: 28.

[5] محمد عبد العظيم محمد: **حرمة الحياة الخاصة في ظل التطور العلمي الحديث**، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1988، ص: 361.

[6] محمد رشاد القطعاني: **الحماية الجنائية للحق في حرمة الاتصالات الشخصية**، مرجع سابق، ص: 13.

وضع مؤتمر الحق في حرمة الحياة الخاصة الذي عقد بمدينة الاسكندرية عام 1987 تعريفا للخصوصية: " هي حق الشخص في أن يحترم الغير كل ما يعد من خصوصياته مادية كانت أو معنوية، أم تعلقت بحرياته، على أن يتحدد ذلك بمعيار الشخص العادي وفقا للعادات و التقاليد و النظام القانوني القائم في المجتمع و مبادئ الشريعة الإسلامية"[1]

و عرفها رمسيس بهنام بقوله: " يراد بالحياة الخاصة للإنسان قيادة الإنسان لذاته في الكون المحيط به، و يعني ذلك قيادة الإنسان لجسمه في الكون النفسي المحيط به، فحرمة الحياة الخاصة هي السياج الواقي لتلك الحياة من القيود التي ترد على حرية مباشرتها، ومن الأضرار التي تصيب–من دون مسوغ– صاحبها من وراء هذه المباشرة"[2]

ومن خلال ما تم ذكره من تعريفات للخصوصية يمكن إبراز خصائص هذا الحق كما يلي:[3]

- الخصوصية حق يستند إلى عناصر مادية و معنوية تمثل نطاقه.
- الخصوصية فكرة نسبية تختلف باختلاف الأفراد و باختلاف الزمان و المكان.
- الخصوصية جوهر الحياة الخاصة للإنسان، و بهذا تتسم بالسرية و الخلوة و الهدوء و ما شابه ذلك.

خامسا/ في التشريع الجزائري: لم تتضمن الدساتير الصادرة منذ 1963 إلى غاية 1996 تعريفا للخصوصية، بل اكتفى المشرع بحماية هذا الحق في المادة 39 بقوله: " لا يجوز انتهاك حرمة حياة المواطن الخاصة، و حرمة شرفه، و يحميهما القانون"، كما جاء التلميح إلى سرية الحياة الخاصة في المادة 63 و التي تنص على: "يمارس كل واحد جميع حرياته، في إطار احترام الحقوق المعترف بها للغير في الدستور، لاسيما احترام الحق في الشرف، و ستر الحياة الخاصة، و حماية الأسرة و الشبيبة و الطفولة"[4]

2) **الخصوصية في المراسلات و المحادثات لدى الزوجين:** تعتبر الكثير من الأمور الخاصة غير سرية بين الزوجين، ولا تثار مشاكل تتعلق بنطاق الحياة الخاصة بينهما طالما كانت العلاقة الزوجية في وفاق، ولكن إذا ما وقعت الخلافات بينهما فإن كلاهما يحاول التمسك بحقوقه تجاه الآخر، فقد يلجأ كل منهما لمراقبة محادثات و مراسلات الطرف الآخر مع الغير، لإيجاد تفسير لتغيره في المعاملة معه، و ربما لإيجاد دليل يصلح لاستخدامه ضده لدفعه إلى التسليم بطلباته.

و قد استقر الفقهاء على أنه لا يجوز التجسس على الزوجة و لا على غيرها بمجرد الظنون و الأوهام ابتغاء إشاعة الفاحشة في الناس يقول الله تعالى: **"يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن إن بعض الظن إثم و لا تجسسوا..."**[5]، كما نهى النبي صلى اله عليه وسلم عن ان يطرق الرجل أهله ليلا يبتغي تلمس عوراتهم فعن جابر رضي الله عنه قال: **"نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يطرق الرجل أهله ليلا يتخونهم أو يطلب عثراتهم"**[6] ففي هذه الأدلة عدم جواز التجسس على على الزوجة لما في ذلك من جلب للفرقة و إفساد ذات البين.[7]

---

[1] مصطفى أحمد عبد الجواد حجازي: **المسؤولية المدنية للصحفي في انتهاك حرمة الحياة الخاصة**، مرجع سابق، ص: 57.

[2] الزبير حايف سالم: **الاعتداء على الحياة الخاصة عن طريق الأنترنت**، مرجع سابق، ص: 28-29.

[3] علي أحمد عبد الزعبي: **حق الخصوصية في القانون الجنائي–دراسة مقارنة**– ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان،2006، ص: 136.

[4] خالد شلبي: **دستور الجزائر**، ط1، قصر الكتاب، البليدة، 2010، ص: 13.

[5] سورة **الحجرات** الآية: 12.

[6] أخرجه مسلم: كتاب الإمارة، باب كراهة الطروق، حديث رقم: 3671، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري أبو الحسين: **صحيح مسلم**، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان.

[7] محمد رشاد القطعاني: **الحماية الجنائية للحق في حرمة الاتصالات الشخصية**، مرجع سابق، ص: 250-251.

إلا أن بعض القوانين كانت تخول للزوج حق رقابة مراسلات زوجته، على غرار موقف القضاء الفرنسي في الفترة السابقة على صدور قانون 18 فبراير 1938، حيث كان من حق الزوج أن يستولي على خطابات الزوجة و يقوم هو بفتحها و الاطلاع عليها حتى قبل أن تتسلمها الزوجة، بل و أن يعدمها و يمزقها، و كان يعتبر ذلك حقا للحصول على الأدلة التي تسمح له بإثبات الاعتداء الذي يمس شرفه وكرامته، و تطور القضاء فيما بعد ليشترط على الزوج أن تكون وسيلة حصوله على المراسلات مشروعة، أما الزوجة فلم يكن لها حق رقابة مراسلات الزوج، إلا أن القضاء الفرنسي منح لها حق تقديم مراسلات الزوج أمام القضاء إذا وقعت في حيازتها دون أدنى تحايل أو إساءة أو عمل غير مشروع من جانبها، ثم هجر القضاء الفرنسي هذه الفكرة لاحقا و قرر أنه لما كان الحق في سرية الخطابات أو خصوصيتها ليس من الحقوق المطلقة، فإنه يمكن المساس به متى كانت هناك دعوى طلاق أمام المحاكم، و بهذا اقترب إلى حد كبير حق كل من الزوجة و الزوج في استعمال مراسلات الطرف الآخر، و في سنة 1938 أُلغيت السلطة الزوجية، و من ثم أُلغي حق الرقابة الذي كان يتمتع به الزوج في مواجهة مراسلات زوجته بالرغم من تمتعه بصفة رب الأسرة، ومن ثم فإن الزوج الذي يستولي على المراسلات الموجهة إلى زوجته يرتكب جريمة المساس بحرمة المراسلات و يتعرض للجزاء الجنائي.[1]

و قد نص التشريع المصري في المادة 67 من قانون الإثبات على أنه: "لا يجوز لأحد الزوجين أن يفشي بغير رضا الآخر ما أبلغه إليه أثناء الزوجية ولو بعد انفصالهما إلا في حالة رفع دعوى من أحدهما على الآخر، أو إقامة دعوى على أحدهما بسبب جناية أو جنحة وقعت منه على الآخر، ففي هذه المادة غلّب المشرع المصري الحق في الإثبات على الحق في الخصوصية.

كما أجاز القضاء المصري لكل من الزوجين مراقبة الآخر، وفي هذا قضت محكمة النقض بأن عشرة الزوجين و سكون كل منهما إلى الآخر، و ما يفرضه عقد الزواج عليهما من تكاليف لصيانة الأسرة في كيانها و سمعتها، يخول لكل منهما ما لا يباح للغير من مراقبة زميله في سلوكه و سيره وغير ذلك مما يتصل بالحياة الزوجية، لكي يكون على بينة من عشيره، و هذا يسمح له عند الاقتضاء أن يتقصى ما عساه أن يساوره من ظنون أو شكوك لينفيه فيهدأ باله، أو ليتثبت منه فيقرر ما يرتئيه.[2]

أما **المشرع الجزائري** فقد اهتم بالحق في الخصوصية بشكل غير مباشر من خلال إيراد نصوص المواد (32، 34، 35، 36) من دستور 1996، و بشكل مباشر وصريح من خلال إيراد نص المادة 39 منه على أنه: "لا يجوز انتهاك حرمة حياة المواطن الخاصة، و حرمة شرفه، و يحميها القانون، سرية المراسلات و الاتصالات الخاصة بكل أشكالها مضمونة"

كما صدر القانون رقم 09-04 المؤرخ في 5 أوت 2009، المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال و مكافحتها، إذ أورد المشرع الجزائري قواعد لمراقبة الاتصالات الإلكترونية، و تكريسها عدم المساس بالحياة الخاصة للغير، كما حدد هذا القانون وجوب مراعاة الأحكام القانونية التي تضمن سرية المراسلات و الاتصالات.[3]

3) مفهوم مواقع التواصل الاجتماعي:

[1] حسام الدين كامل الأهواني: **الحق في احترام الحياة الخاصة–دراسة مقارنة**– دار النهضة العربية، القاهرة، ص: 354-357.

[2] محمد رشاد القطعاني: **الحماية الجنائية للحق في حرمة الاتصالات الشخصية**، مرجع سابق، ص: 252-254.

[3] بن ذياب عبد المالك: **حق الخصوصية في التشريع العقابي**، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت-لبنان، 2018، ص: 63-68.

يعرفها الباحث مرسي مشري على أنها تلك الشبكة الاجتماعية الرقمية التي لها هويات اجتماعية ينشئها أفراد أو منظمات لديهم روابط نتيجة التفاعل الاجتماعي تنشأ من أجل توسيع وتفعيل العلاقات المهنية أو علاقات الصداقة[1]

وتعرف على أنّها "منظومة من الشبكات الإلكترونيّة التي تسمح للمشترك فيها بإنشاء موقع خاص به، و من ثم ربطه عن طريق نظام اجتماعي إلكتروني مع أعضاء آخرين لديهم الاهتمامات والهوايات نفسها[2]

و تعرف شبكات التواصل الاجتماعي أيضا على أنها خدمات يتم إنشاؤها وبرمجتها من قبل شركات كبرى لجمع أكبر عدد من المستخدمين والأصدقاء ومشاركة الأنشطة والاهتمامات، وللبحث عن تكوين صداقات والبحث عن اهتمامات وأنشطة لدى أشخاص آخرين يتشاركون معهم بإحدى الاشتراكات الفكرية أو غيرها، وتوفر هذه الخدمات ميزات مثل المحادثة الفورية والتراسل العام والخاص ومشاركة الوسائط المتعددة من صوت وصورة وفيديو والملفات، وقد استقطبت هذه الخدمات ملايين المستخدمين من شتى بلاد العالم.[3]

4) أنواع مواقع التواصل الاجتماعي:

❖ **الشبكات الاجتماعية:** هي مواقع تهدف لجمع المستخدمين ومشاركة الأنشطة والاهتمامات، و تكوين الصداقات و من أشهرها:[4]

- **فيس بوك Facebook** : وهو أحد شبكات التواصل الاجتماعي الأشهر والأكثر استخداماً وتأثيراً على مستوى العالم.
- **تويتر Twitter**: وهو عبارة عن موقع شبكات اجتماعية تقدم خدمة تدوين مصغر يسمح لمستخدمه بإرسال وقراءة تعليقات لا تتجاوز 140 حرف (ورمز) وهذه التعليقات تعرف باسم تغريدات (tweets).

❖ **مواقع المفضلات الاجتماعية:** هي مواقع تسمح لك بإنشاء مفضلاتك وتسجيلها، و مشاركتها مع باقي الأعضاء المشتركين في هذه المواقع، وهي مفضلة لا ترتبط بجهاز الكمبيوتر بل تكون موجودة على شبكة الانترنت، ومن أشهر هذه المواقع موقع **ديغ digg، ريديت reddit، ميكس mixx...**

❖ **مواقع استضافة المدونات:** هي مواقع تمكن المستخدمين العاديين من الحصول على مدونة بشكل مجاني، بعد التسجيل فيها، ومن أشهرها: **wordpress، blogger، tumblr، weebly..**

❖ **مواقع مشاركة الفيديو والبث المباشر:** وهي تعتبر بمثابة خزان يحتوي على أعداد كبيرة من التسجيلات، التي ينجزها المستعملون ويبثونها، كما تقدم خدمة مشاركتها على المواقع الاجتماعية الأخرى، و إمكانية تفاعل المشاهدين فورا وفي نفس لحظة البث، ومن أبرز هذه المواقع: **youtube، livestream، Sevenload**

---

[1] مرسي مشري: **شبكات التواصل الاجتماعي الرقمية: نظرة في الوظائف**، المستقبل العربي، العدد: 395، 2012، ص: 149.

[2] زاهر راضي: **استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي**، مجلة التربية، ع15، جامعة عمان الأهلية، عمان، 2003، ص:23.

[3] عبد الرحمن الحسيني: **خدمات شبكات التواصل الاجتماعي** .تاريخ الزيارة 2020/03/20 .14:15

www.almustagbal.com/node/78110

[4] حميدان سلمى: **تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الهوية الثقافية للشباب الجزائري–دراسة ميدانية–** مرجع سابق، ص: 525-526.

❖ **شبكات التصوير و الفن:** وهي مواقع تمنح مكانا لحفظ و تخزين و عرض الأعمال الفنية سواء كانت صورا أو رسومات، حيث يتمكن الناس من رؤيتها و إبداء الإعجاب أو النقد لها، كما تفيد في إمكانية بيع أعمالك للغير و إيجاد دخل مالي منها ومن أبرز هذه المواقع: **Photobucket،Picasa،Flicker**

❖ **مواقع الأخبار الاجتماعية:** وهي مواقع تعتمد على شبكة واسعة من المستخدمين يقومون بتقديم الأخبار المهمة، وبإمكان القراء ترقيتها إن كانت فعلا مهمة، كما تتيح تصنيفات كثيرة تساعدك على تحديد مجال اهتمامك، ومن أشهرها:**NowPublic Technorati،Newsvine** .

❖ **مواقع الفعاليات:** وهي مواقع لتنظيم الفعاليات و التحكم بعدد الأشخاص المدعويين، كما يمكنها استخدام خدمات تحديد المواقع الجغرافية لتحديد موقع التجمع، وتتميز هذه المواقع بإمكانية التحديث التلقائي، فيمكن للداعي تغيير المكان والزمان ويطلع عليه المدعوون دون الحاجة إلى إخبارهم كل على حدة، ومن أشهر هذه المواقع: **Meetup ،Eventful Tweetvite**.

الدراسة الميدانية:

- **عرض وتحليل بيانات الدراسة:**

أولا/ البيانات الشخصية للعينة:

جدول (1) : توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة %
ذكر	22	55.00
أنثى	18	45.00
المجموع	40	**100**

المصدر :الدراسة الميدانية

يبين الجدول رقم (01) توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس و يتضح أن نسبة الذكور فاقت نسبة الإناث حيث بلغت 55% في حين بلغت نسبة الإناث 45%.

جدول (2): الفئة العمرية للعينة المدروسة.

العمر	التكرار	النسبة %
من 18 سنة إلى 24 سنة	01	02.50
من 25 سنة إلى 31 سنة	08	20.00

من 32 سنة إلى 38 سنة	25	62.50
من 39 سنة إلى 45 سنة	06	15.00
من 46 سنة فما فوق	-	-
المجموع	40	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية.

يوضح الجدول الفئات العمرية للعينة المدروسة وقد مثلت الفئة (من32 إلى38) سنة الفئة الأكثر من العينة بنسبة 62.50 %، تليها الفئة من(من25 إلى31) سنة بنسبة 20.00 %، أما الفئة (من39 إلى45) سنة فقد شكلت نسبة 15.00 %، و مثلت الفئة العمرية (من18 إلى 24) سنة الفئة الأقل من العينة المدروسة بنسبة قدرت ب 02.50 %، أما الفئة (من46 سنة فما فوق) فلم تكن موجودة ضمن العينة، و ربما يفسر ذلك بقلة تفاعل هذه الفئة كثيرا مع هذه المواقع.

جدول (3): المستوى التعليمي للعينة المدروسة.

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة %
متوسط	01	02.50
ثانوي	01	02.50
جامعي	24	60.00
دراسات عليا	14	35.00
المجموع	40	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية.

يوضح الجدول أعلاه المستوى التعليمي للعينة المدروسة وقد شكل المستوى الجامعي أكثر مستويات هذه العينة بنسبة 60.00 %، يليها المستوى العالي بنسبة 35.00 %، مما يؤكد على أن أكثر فئات العينة المستخدمين لمواقع التواصل الاجتماعي من الطبقة المثقفة، ثم المستوى الثانوي و المتوسط بنسب متطابقة قدرت ب 02.50 %.

جدول (4) يمثل توزيع العينة حسب مدة الزواج.

مدة الزواج	التكرار	النسبة %
من سنة إلى 5 سنوات	18	45.00
من 6سنوات إلى 10 سنوات	18	45.00
أكثر من 10 سنوات	04	10.00
المجموع	40	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية.

يوضح الجدول رقم (04) توزيع عينة الدراسة حسب مدة الزواج، و قد تساوت نسبة كل من مدة (سنة إلى5 سنوات) و مدة (6سنوات إلى10 سنوات) حيث قدرت نسبة كل منهما ب 45.00 %، في حين شكلت نسبة المدة (أكثر من10 سنوات) 10.00 %.

ثانيا/ عادات و أنماط استخدام العينة لمواقع التواصل الاجتماعي:

جدول(5): نوع مواقع التواصل الاجتماعي التي تستخدمها العينة.

أنواع مواقع التواصل الاجتماعي	التكرار	النسبة %
فيسبوك	38	82.60
تويتر	01	02.17
انستغرام	02	04.34
لينكيند إن	02	04.34
أخرى تذكر	03	06.52
المجموع	46	**100**

46 هو عدد التكرارات وليس عدد أفراد العينة (يستطيع المبحوث اختيار أكثر من إجابة)

المصدر: الدراسة الميدانية.

تبين معطيات الجدول أعلاه أن أغلب مفردات العينة يستخدمون موقع فيسبوك بنسبة 82.60% مما يدل على تصدر هذا الموقع للشبكات الاجتماعية بقدرته على استقطاب عدد كبير من المتزوجين، ويليه كل من لينكيند إن و انستغرام بنسب متساوية مثلت 04.34% ، وقدرت نسبة المستخدمين لموقع تويتر ب 02.17 %، أما ما قدرت نسبته ب 06.52% من العينة فيستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي الأخرى إلى جانب التي ذكرت على غرار موقع يوتيوب و تيليغرام، و فيبر، و واتساب....

جدول (6): عدد الساعات التي تقضيها العينة على هذه المواقع بشكل يومي.

عدة الساعات	التكرار	النسبة %
أقل من ساعة	01	02.50

من ساعة إلى ساعتين	15	37.50
من ساعتين إلى 3 ساعات	10	25.00
أكثر من 3ساعات	14	35.00
المجموع	40	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية.

ذكر أغلب المبحوثين بنسبة 37.50% أنهم يقضون من ساعة إلى ساعتين على هذه المواقع بشكل يومي، في حين يقضي ما نسبته 35.00% أكثر من ثلاث ساعات يوميا في استخدام هذه الشبكات، وتليها نسبة 25.00% ممن يستخدمونها من ساعتين إلى ثلاث ساعات في اليوم، أما 02.50% منهم فيقضون أقل من ساعة على هذه المواقع، وتدل هذه النتائج على طول الزمن الذي تقضيه العينة على هذه المواقع بشكل يومي رغم الالتزامات التي قد تكون على عاتق كل منهما (الزوجان).

جدول(7): طلب الزوج(ة) كلمة سر حسابات مواقع التواصل الاجتماعي للشريك.

هل تطلب كلمة سر الشريك على مواقع التواصل الاجتماعي	التكرار	النسبة %
نعم	14	35.00
لا	26	65.00
المجموع	40	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية.

تبين معطيات الجدول أن أغلب المبحوثين بنسبة 65.00 % لا يرغبون في طلب كلمات سر حسابات أزواجهم (زوجاتهم) على مواقع التواصل الاجتماعي، ومن الأسباب المقدمة كتبرير لهذا ذكر المبحوثون أن الثقة المتبادلة بين الزوجين من أبرز الأسباب التي تجعلهم لا يطلبون كلمات سر هذه الحسابات، بالإضافة إلى اعتبار ذلك من خصوصيات الطرف الأخر التي قد تكون لها (له) بعض الدردشات مع صديقاتها (أصدقائه) أو أخواتها (اخوته) وبالتالي يعتبر الاطلاع عليها قلة احترام للطرف الآخر، ومن الأسباب المقدمة أيضا الخوف من المشاكل التي قد يسببها هذا الأمر، أما نسبة 35.00 % فذكروا أنهم يفعلون ذلك، و في الجدول الموالي أبرز التفسيرات التي ذكرها المبحوثون.

جدول(8): دوافع الحصول على كلمة سر حسابات مواقع التواصل الاجتماعي للزوج(ة).

دوافع الحصول على كلمة السر	التكرار	النسبة %
من حقي الاطلاع على كل ما يخص الشريك	10	71.42
الخوف و الغيرة على الشريك	03	21.42
عدم الثقة في الشريك	-	-
أخرى تذكر	01	07.14
المجموع	14	**100**

14 هو عدد التكرارات للأفراد الذين كانت إجابتهم ب (نعم) وليس عدد أفراد العينة

المصدر: الدراسة الميدانية.

تشير بيانات الجدول رقم (8) إلى توزيع عينة الدراسة حسب دوافع حصولهم على كلمات سر حسابات الطرف الآخر في مواقع التواصل الاجتماعي، و تظهر النتائج أن أغلب أفراد العينة يرون أن من حقهم الاطلاع على كل ما يخص الشريك و بلغت نسبتهم 71.42%، في حين بلغت نسبة الذين يفعلون ذلك بدافع الخوف و الغيرة على الشريك 21.42%، ولا يعتبر المبحوثون عدم الثقة في الشريك دافعا لهذا الأمر بتاتا، أما نسبة 07.17% فيعتبرون الفضول هو الدافع وراء الحصول على كلمة سر هذه المواقع، و من خلال هذه النتائج تجدر الإشارة إلى أن الكثير من الأزواج يرون أن هذا الأمر لا يتعلق بالخصوصية.

جدول(09): الطريقة التي تم بها الحصول على كلمة سر حسابات مواقع التواصل الاجتماعي.

طريقة الحصول على كلمة سر هذه الحسابات	التكرار	النسبة %
بشكل سهل وبرضا الطرف الآخر	12	85.71
خفية ودون علم الشريك	01	07.14
بإثارة مشكل	01	07.14
المجموع	14	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية.

يمثل الجدول رقم (09) توزيع المبحوثين حسب الطريقة التي يحصلون بها على كلمة سر حسابات أزواجهم (زوجاتهم) على مواقع التواصل الاجتماعي، و تشير النتائج إلى أن أغلب أفراد العينة يحصلون عليها بشكل سهل و برضا الطرف الآخر حيث بلغت نسبتهم 85.71%، و قد يكون تبرير ذلك إما التفاهم و الانسجام بين الزوجين، و إما المحافظة على استقرار الأسرة و الخوف من إثارة المشاكل، في حين تساوت نسبة كل من الذين يحصلون عليه خفية دون علم الشريك، و بإثارة مشكل وبلغت 07.14%.

جدول (10) ما يؤدي إليه حصولك على كلمة سر حسابات مواقع التواصل الاجتماعي للشريك

ما يؤدي إليه الحصول على كلمة السر	التكرار	النسبة %
تعزيز الثقة بينكما	14	35.00
يفتح المجال للشك بينكما	24	60.00
يدفعه (ها) إلى فتح حسابات خفية	02	05.00
أخرى تذكر	-	-
المجموع	40	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية.

يمثل الجدول رقم (10) توزيع العينة حسب ما يؤدي إليه الحصول على كلمة سر حسابات الزوج (الزوجة) على مواقع التواصل الاجتماعي، و تظهر النتائج أن نسبة 60.00% من المبحوثين يرون أن ذلك يؤدي إلى فتح مجال الشك بين الزوجين، في حين ترى نسبة 35.00% أن الحصول على كلمة سر هذه الحسابات يعزز الثقة بينهما، أما نسبة 05.00% من المبحوثين فيرون أن ذلك يؤدي بالشريك إلى فتح حسابات خفية تجنبا للمشاكل المثارة حول هذا الأمر، ومن خلال هذه النتائج يمكن القول أن هذه المواقع قد تتسبب في كثير من الأحيان في مشاكل بين الزوجين بسبب الاختلاف حول أحقية كل منهما في الحصول على كلمة سر حساب الطرف الآخر.

جدول(11):

هل تعتبر اطلاع الشريك على كلمة سر حساباتك انتهاكا لخصوصيتك	التكرار	النسبة %
نعم	26	65.00
لا	14	35.00
المجموع	40	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية.

تشير معطيات الجدول رقم (11) إلى توزيع عينة الدراسة حسب وجهة نظر الزوجان حول اطلاع الطرف الآخر على كلمة سر حساباته في مواقع التواصل الاجتماعي، و تبين النتائج أن النسبة الأكبر ترى بأن هذا الأمر يعد انتهاكا للخصوصية، وقدرت ب 65.00%، في حين ترى نسبة 35.00% أن ذلك يعتبر أمرا عاديا ولا يعد انتهاكا للخصوصية، و من خلال هذه النتائج يتبين أن وعي بعض الأزواج جعلهم يحترمون خصوصيات الطرف الآخر حتى و إن تعلق الأمر بهذه الحسابات.

جدول (12): نشر الزوج(ة) للصور العائلية على مواقع التواصل الاجتماعي دون أخذ رأي الطرف الآخر.

هل تعتبر نشر الشريك للصور العائلية دون أخذ رأيك تعديا على خصوصيتك	التكرار	النسبة %
نعم	30	75.00
لا	10	25.00
المجموع	40	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية.

يمثل الجدول رقم (12) توزيع عينة الدراسة حسب وجهة نظرهم حول نشر الطرف الآخر للصور العائلية دون استشارته، و تشير النتائج إلى أن نسبة 75.00% من أفراد العينة يرون أن نشر الصور العائلية دون أخذ رأي الشريك يعد تعديا على الخصوصية، في حين تعتبر نسبة 25.00% الأمر عاديا لأن ذلك يكون باتفاق مسبق عادة.

أما عن كيفية التصرف مع الشريك إن قام بمثل هذا التصرف دون علم الطرف الآخر فمن المبحوثين من أجاب بأن تصرفهم سيكون حادا بالنرفزة و النقاش الحاد بل ومنهم من أجاب بأن الأمر لا يحمد عقباه؟ أما بعض المبحوثين فأجابوا أن تصرفهم سيكون بحذف تلك الصور والتحذير من عدم إعادة مثل هكذا تصرفات، في حين أجاب آخرون بأن التصرف سيكون بالحوار و الاتفاق مع الطرف الآخر، و منهم من أجاب بأن التصرف سيكون حسب نوعية الصور المنشورة...

نتائج الدراسة:

- ✓ أكدت نتائج الدراسة أن الفئة العمرية الخاصة بالعينة من(32 إلى 38) سنة جاءت في المرتبة الأولى كمتغير فاعل حيث بلغت نسبتهم 62.50%.
- ✓ توصلت الدراسة إلى أن 60.00% من أفراد العينة ذو مستوى جامعي في حين بلغت نسبة أصحاب المستوى العالي 35.00%، مما يؤكد على أن أكثر فئات العينة المستخدمين لمواقع التواصل الاجتماعي من الطبقة المثقفة، ثم المستوى الثانوي و المتوسط بنسب متطابقة قدرت ب 02.50 %.
- ✓ توضح الدراسة أن مدة الزواج للعينة المدروسة قد تساوت فيها كل من مدة (سنة إلى5 سنوات) و مدة (6سنوات إلى10 سنوات) حيث قدرت نسبة كل منهما ب 45.00 %، في حين شكلت نسبة المدة (أكثر من10 سنوات) 10.00 %.
- ✓ كشفت الدراسة أن نسبة 82.60% من عينة الدراسة يستخدمون موقع فيسبوك مما يدل على تصدر هذا الموقع للشبكات الاجتماعية بقدرته على استقطاب عدد كبير من المتزوجين، ويليه كل من لينكيند إن و انستغرام بنسب متساوية مثلت 04.34% ، وقدرت نسبة المستخدمين لموقع تويتر ب 02.17 %، أما ما قدرت نسبته ب 06.52% من العينة فيستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي الأخرى إلى جانب التي ذكرت على غرار موقع يوتيوب و تيليغرام، و فيبر، و واتساب....
- ✓ بينت الدراسة أن نسبة 37.50% من المبحوثين يقضون من ساعة إلى ساعتين على هذه المواقع بشكل يومي، في حين يقضي ما نسبته 35.00% أكثر من ثلاث ساعات يوميا في استخدام هذه الشبكات، وتليها نسبة 25.00% ممن يستخدمونها من ساعتين إلى ثلاث ساعات في اليوم، أما 02.50% منهم فيقضون أقل من ساعة على هذه المواقع، وتدل هذه النتائج على طول الزمن الذي تقضيه العينة على هذه المواقع بشكل يومي رغم الالتزامات التي قد تكون على عاتق كل منهما (الزوجان).
- ✓ توصلت الدراسة إلى أن أغلب المبحوثين بنسبة 65.00 % لا يرغبون في طلب كلمات سر حسابات أزواجهم (زوجاتهم) على مواقع التواصل الاجتماعي، ومن الأسباب المقدمة كتبرير لهذا ذكر المبحوثون أن الثقة المتبادلة بين الزوجين من أبرز الأسباب التي تجعلهم لا يطلبون كلمات سر هذه الحسابات، بالإضافة إلى اعتبار ذلك من خصوصيات الطرف الأخر التي قد

تكون لها (له) بعض الدردشات مع صديقاتها (أصدقائه) أو أخواتها (اخوته) وبالتالي يعتبر الاطلاع عليها قلة احترام للطرف الآخر، ومن الأسباب المقدمة أيضا الخوف من المشاكل التي قد يسببها هذا الأمر، أما نسبة 35.00 % فذكروا أنهم يفعلون ذلك.

- ✓ بينت الدراسة أن الذين يرغبون في الحصول على كلمات سر حسابات الطرف الآخر على مواقع التواصل الاجتماعي من أبرز دوافعهم اعتبار أنه من حقهم الاطلاع على كل ما يخص الشريك و بلغت نسبتهم 71.42%، في حين بلغت نسبة الذين يفعلون ذلك بدافع الخوف و الغيرة على الشريك 21.42%، ولا يعتبر المبحوثون عدم الثقة في الشريك دافعا لهذا الأمر بتاتا، أما نسبة 07.17% فيعتبرون الفضول هو الدافع وراء الحصول على كلمة سر هذه المواقع.
- ✓ أظهرت النتائج أن أغلب أفراد العينة يحصلون على كلمة سر حسابات مواقع التواصل الاجتماعي للطرف الآخر بشكل سهل و برضا الطرف الآخر حيث بلغت نسبتهم 85.71%، و قد يكون تبرير ذلك إما التفاهم و الانسجام بين الزوجين، و إما المحافظة على استقرار الأسرة و الخوف من إثارة المشاكل، في حين تساوت نسبة كل من الذين يحصلون عليه خفية دون علم الشريك، و بإثارة مشكل وبلغت 07.14%.
- ✓ توصلت نتائج الدراسة إلى أن نسبة 60.00% من المبحوثين يرون أن الحصول على كلمة سر حسابات الشريك في مواقع التواصل الاجتماعي يؤدي إلى فتح مجال الشك بين الزوجين، في حين ترى نسبة 35.00% أن الحصول على كلمة سر هذه الحسابات يعزز الثقة بينهما، أما نسبة 05.00% من المبحوثين فيرون أن ذلك يؤدي بالشريك إلى فتح حسابات خفية تجنبا للمشاكل المثارة حول هذا الأمر.
- ✓ بينت النتائج أن النسبة الأكبر من العينة ترى بأن اطلاع الطرف الآخر على كلمة سر حساباته على مواقع التواصل الاجتماعي يعد انتهاكا للخصوصية، وقدرت ب 65.00%، في حين ترى نسبة 35.00% أن ذلك يعتبر أمرا عاديا ولا يعد انتهاكا للخصوصية.
- ✓ أشارت النتائج أن نسبة 75.00% من أفراد العينة يرون أن نشر الصور العائلية دون أخذ رأي الشريك يعد تعديا على الخصوصية، في حين تعتبر نسبة 25.00% الأمر عاديا لأن ذلك يكون باتفاق مسبق عادة.
- ✓ أظهرت نتائج الدراسة أن تصرف الطرف الآخر حيال نشر شريكه صورا عائلية دون علمه عادة ما يكون حادا، أما بعض المبحوثين فأجابوا أن تصرفهم سيكون بحذف تلك الصور والتحذير، في حين أجاب آخرون بأن التصرف سيكون بالحوار و الاتفاق مع الطرف الآخر، و منهم من أجاب بأن التصرف سيكون حسب نوعية الصور المنشورة...

قائمة المراجع:

- ابن منظور: **لسان العرب**، دار المعارف.
- حسام الدين كامل الأهواني: **الحق في احترام الحياة الخاصة-دراسة مقارنة-** دار النهضة العربية، القاهرة.
- خالد شلبي: **دستور الجزائر**، ط1، قصر الكتاب، البليدة، 2010.
- زاهر راضي: **استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي**، مجلة التربية، ع15، جامعة عمان الأهلية، عمان، 2003.

- الزبير حايف سالم: **الاعتداء على الحياة الخاصة عن طريق الأنترنت في التشريع العراقي و اللبناني–دراسة مقارنة–** ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2018.

- سلمى حميدان: **تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الهوية الثقافية للشباب الجزائري–دراسة ميدانية–** مجلة المعيار، العدد:49، جانفي 2020.

- صبرينة بن سعيد: **حماية الحق في حرمة الحياة الخاصة في عهد التكنولوجيا–الإعلام و الاتصال**– أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015/2014.

- عبد الرحمن الحسيني: **خدمات شبكات التواصل الاجتماعي**، www.almustagbal.com/node/78110

- عبد المالك بن ذياب: **حق الخصوصية في التشريع العقابي**، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت–لبنان، 2018.

- علي أحمد عبد الزعبي: **حق الخصوصية في القانون الجنائي–دراسة مقارنة**– ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان،2006.

- علي جميل الصرايرة و آخرون بعنوان: **السلوكات الممارسة من قبل الأزواج عبر شبكات التواصل الاجتماعي في المجتمع الأردني–دراسة ميدانية على عينة عمدية من الأزواج المحكومين و أصحاب القضايا المنظورة–** جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، 2018.

- محمد رشاد القطعاني: **الحماية الجنائية للحق في حرمة الاتصالات الشخصية–دراسة مقارنة بين القانونين المصري و الإماراتي و بعض القوانين الأجنبية**، ط2، الفتح للطباعة و النشر، الاسكندرية، 2014.

- محمد عبد العظيم محمد: **حرمة الحياة الخاصة في ظل التطور العلمي الحديث**، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1988.

- مرسي مشري: **شبكات التواصل الاجتماعي الرقمية**: نظرة في الوظائف، المستقبل العربي، العدد: 395، 2012.

- مصطفى أحمد عبد الجواد حجازي: **المسؤولية المدنية للصحفي في انتهاك حرمة الحياة الخاصة**، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004.

–نعمة محمد السيد عناني: **الاستخدام السلبي لشبكة الأنترنت و أثره في التفكك الأسري–دراسة ميدانية لارتياد الأزواج و الزوجات لغرف الدردشة في محافظة الجيزة–** رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 2013.